٦٣ مشروعاً بتكلفة تفوق تريليوني ليرة

عرنوس: معالجة صعوبات الاستثمار بشكل فوري

الوطن

أجرى المجلس الأعلى للاستثمار خلال اجتماعه أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس رئيس مجلس الوزراء تتبعاً للمشاريع الاستثمارية التي حصلت على إجازات استثمار وفق أحكام قانون الاستثمار رقم (١٨) لعام ٢٠٢١، حيث بلغ عدد المشروعات ٦٣ مشروعاً بتكلفة تجاوزت تريليونين ومئة مليار ليرة سورية، تؤمن ما يزيد على ٥٠٧٦ فرصة عمل، وتتوزع في مجالات الصناعات الهندسية والنسيجية والغذائية والدوائية والزراعة والخدمات والكهرباء والطاقة ومواد البناء والسياحة.

وناقش المجلس خلال اجتماعه تعديل الحدود الدنيا لقيمة الأنشطة الاستثمارية في قطاعات السياحة والصناعة والنقل والصحة، كما ناقش إصدار التعليمات التنفيذية للقانون رقم ٢ للعام ٢٠٢٣ الخاص بالاستثمار المتعلق بالتطوير العقاري، والمتضمن تعديلات على بعض أحكام قانون الاستثمار رقم (١٨).

وأكد رئيس مجلس الوزراء ضرورة تكاتف جهود الجميع (قطاع عام وخاص) لزيادة الإنتاج في مختلف القطاعات ومواصلة تقديم كل التسهيلات لإدخال المزيد من المنشآت الصناعية بالخدمة خصوصاً في المدن والمناطق الصناعية بما يسهم في مواجهة الظروف الاقتصادية الراهنة وتأمين مختلف السلع والمواد في الأسواق المحلية وتخفيض فاتورة الاستيراد قدر الإمكان، وتعزيز النشاط الاقتصادي في الأسواق، لتمكين الاقتصاد الوطني من تحقيق معدلات نمو واعدة تسهم في تجاوز الصعوبات التي يعاني منها.

ولفت المهندس عرنوس إلى أهمية العمل لجذب واستقطاب المزيد من الاستثمارات ولاسيما الخارجية في ظل قانون الاستثمار رقم (١٨) الذي يتضمن تسهيلات ومزايا غير مسبوقة بالنسبة للمستثمرين، وبما يحقق المصلحة الوطنية والفائدة للاقتصاد الوطني ويحرك ويدفع عجلة الإنتاج، داعياً الجهات المعنية لمعالجة الصعوبات التي تعترض سير المشاريع الاستثمارية بشكل فوري والمتابعة المستمرة لمراحل تنفيذ أي مشروع.

يذكر أن ١٤ مشروعاً قد دخل حتى الآن مرحلة الإنتاج الفعلي وفق أحكام قانون الاستثمار الجديد، في حين بدأت ٧ مشاريع بتركيب الآلات تمهيداً للبدء بالإنتاج التجريبي، كما حصل ١٩ مشروعاً على تراخيص البناء وتمت المباشرة بتنفيذ البنى التحتية.

الكهرباء تحمّل «الطقس» مسؤولية زيادة ساعات التقنين

مدير عام كهرباء ريف دمشق لايرد على الهاتف.. وتباين كبير في ساعات التقنين بين منطقة وأخرى

عبد الهادي شباط

كشف مدير في وزارة الكهرباء أن موجة الحرارة تسببت بخسارة ٣٠ بالمئة من كفاءة مجموعات التوليد وهو ما تسبب بانخفاض التوليد لحدود ١٦٠٠ ميغا واط رغم عدم حدوث أي تغير أو تراجع في معدل توريد كميات الغاز خلال الأيام الأخيرة لكن موجات الحر تسهم في تراجع كفاءة التوليد في المحطات العاملة على مادة الغاز التي تنخفض لحدود ٣٠ بالمئة في حين يرتفع هذا التراجع في المجموعات العاملة على مادة الفيول لحدود ٥٠ بالمئة.

وبين أن حجم التوريدات خلال اليومين الأخيرين نحو ٧,٥ ملايين متر مكعب من مادة الغاز ونحو ٥ آلاف طن من مادة الفيول يتم استهلاكها كاملة، وتم صيانة عطل حدث في المجموعة الخامسة في محطة حلب ويتم العمل على صيانة عطل آخر في إحدى مجموعات التوليد في محطة الزارة.

وبالانتقال إلى توزيع الطاقة على الشبكة وبرامج التقنين، فإنه ورغم كثرة الملاحظات والشكاوى التي تصل من مختلف المناطق وخاصة الفرق بين دمشق وجوارها من ريف دمشق التي تعاني حالة تباين واسعة في ساعات وبرامج التقنين المطبقة بين منطقة وأخرى وكثرة الأعطال وقلة الاستجابة من العاملين على الشبكة، فإن مدير عام شركة الريف الذي لا يمكن التواصل معه لأنه لا يرد على الهاتف مطلقاً حسب ما نقله العديد من المواطنين وتأكدت منه «الوطن» عبر محاولة الاتصال معه عدة مرات من دون جدوى.

وكانت وزارة الكهرباء تحدثت عن إعادة المجموعة الخامسة في محطة حلب لتوليد الكهرباء للخدمة بعد توقفها لحدود شهرين عن العمل بسبب عدد من الملاحظات بناء على تقييم أداء المجموعة من الشركة حيث تم إدخال هذه المجموعة في الخدمة خلال العام الماضي وحالياً وبعد أن تم معالجة الملاحظات تم إدخالها من جديد للخدمة بطاقة إنتاجية نحو ٢٠٧ ميغا واط. وأن المجموعة الأولى التي يتم العمل على إعادة تأهيلها ستكون في الخدمة مع نهاية شهر أيلول المقبل بطاقة إنتاجية مشابهة للمجموعة الخامسة (٢٠٧) ميغا واط وأن كلفة المجموعتين وصلت لنحو ١٢٤ مليون يورو.

بينما سيتم العمل على تأهيل وإصلاح وصيانة بقية المجموعات في المحطة (٢-٣-٤) لإدخالها في الخدمة خلال المرحلة المقبلة بكلفة تأهيل تصل لحدود ١٥٥ مليون يورو.

وتؤكد الوزارة في تصريحاتها دائماً أنه في الجانب الفني، فإن مجموعات التوليد الحالية (العاملة) قادرة في حال تم تأمين مادة الغاز على توليد حتى ٤٥٠٠ ميغا واط وهو ما يعادل ٦٠ بالمئة من حاجة البلد كهربائياً مقدراً أنه في حال الوصول إلى مرحلة التشغيل الكامل لمجموعات التوليد العاملة حالياً نصل لبرامج تقنين نحو ٤,٥ ساعة كهرباء مقابل ١,٥ ساعة قطع في مختلف المحافظات والمناطق السورية وعليه فإن الطاقة الإنتاجية الحالية هي لا تتجاوز ٥٠ بالمئة من الطاقة التشغيلية المتاحة لمجموعات التوليد العاملة.

جنون يضرب الأسواق والأسعار

أكريم لـ«الوطن»: في الظروف الصعبة لا يعمل إلا التاجر «المقامر» أما الشريف يبقى متخوفاً

رامز محفوظ

ما يجري في الأسواق من ارتفاعات جنونية في الأسعار تحت ذريعة التغيرات اليومية في أسعار الصرف التي يروج لها التجار لا يمكن وصفه، ولا يوجد أي مصطلح يعبر عنه، فالأسعار باتت ترتفع بين ساعة وأخرى، والتفاوت والاختلاف في السعر بين محل تجاري وآخر بات عرفاً اعتاده المواطن السوري، أما عن الاحتكار فحدث ولا حرج، كل ذلك يأتي بالتوازي مع غياب الرقابة التموينية على الأسواق بشكل كبير، وانتشار حالات الفوضى غير المسبوقة في التسعير، والتزام الحكومة سياسة الصمت.

خلال جولة لـ«الوطن» على بعض أسواق دمشق أكد العديد من تجار المفرق أن حركة المبيعات انخفضت نتيجة ارتفاع الأسعار مؤخراً، ناهيك بعدم توفر العديد من المواد بالشكل المطلوب مثل مادة السكر على سبيل المثال نتيجة الاحتكار، فضلاً عن قيام بعض تجار الجملة بالامتناع عن بيع تجار المفرق الكمية المطلوبة من بعض المواد بحجة عدم توفرها بالشكل الكافي.

وعن العوامل التي أدت إلى ارتفاع الأسعار بين عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق ياسر أكريم في تصريح لـ«الوطن» أن هناك منظومة كاملة من العوامل التي أدت إلى ارتفاع الأسعار مثل قلة الاستيراد وقنوات الاستيراد والعقوبات المفروضة وارتفاع سعر النفط والكهرباء وعدم توفرها إضافة لتغييرات سعر الصرف وعدم التخطيط الصحيح للمستقبل، مؤكداً انتشار حالات الاحتكار بكثرة خلال الأيام القليلة الماضية نتيجة لقلة المستوردين وبسبب الاحتكار ارتفعت الأسعار.

وأكد أن إلغاء العمل بالقرار ١٠٧٠ الخاص بتمويل المستوردات لن يساهم بتخفيض الأسعار بشكل ملموس مستقبلاً باعتبار أن إلغاءه لم يكن حقيقياً لأنهم أوجدوا قراراً شبيهاً له وهو القرار رقم ٩٧٠ الذي يتضمن شروطاً جديدة لتمويل المستوردات وآلية تطبيق مشابهة للقرار ١٠٧٠ وكنا نتمنى إلغاء القرار ١٠٧٠ بالطلق أن يتم فتح باب الاستيراد من دون شروط للجميع كي يصبح هناك منافسة قوية في السوق وانخفاض ملحوظ في الأسعار.

وشدد على ضرورة التشاركية بين قطاع الأعمال والحكومة عند صدور القرارات، لافتاً إلى أن القرار ١٠٧٠ الذي صدر من دون مشاركة رجال الأعمال ومشاورتهم فشل لذا تم إلغاؤه، كما أن القرار رقم ٩٧٠ الذي صدر مؤخراً تم إصداره من دون مشاركة رجال الأعمال ونخشى أن تكون نتائج صدور هذا القرار مشابهة لنتائج القرار الملغي، موضحاً أن القرار ١٠٧٠ أعاق عمليات الاستيراد وساهم برفع سعر الصرف من ٢٥٠٠ ليرة إلى ١٠ آلاف ليرة.

وختم بالقول إنه من الطبيعي أن تشهد الأسواق خلال الفترة الحالية حالات احتكار لأنه في ظل الظروف الحالية الصعبة لا يعمل سوى التاجر المقامر، في حين أن التاجر الشريف يبقى المتخوف فيتوقف عن العمل أو يبحث عن أسواق في بلدان أخرى.

بدوره أكد أمين سر جمعية حماية المستهلك عبد الرزاق حبزة في تصريح لـ«الوطن» أن أسعار المواد وعلى وجه الخصوص الغذائية منها ارتفعت بنسبة لا تقل عن ٢٥ بالمئة، ناهيك باختفاء العديد من المواد الغذائية المستوردة من السوق مثل مادة السكر التي وصل سعر الكيلو منها في بعض المناطق في ريف دمشق إلى ١٨ ألف ليرة، وازدياد حالة إحجام التجار عن طرح بعض المواد في السوق.

وبين أنه من المفترض أن يتحسن الاقتصاد السوري خلال الفترة الحالية مع تحسن السياحة وارتفاع منسوب الحوالات من الخارج خلال فترة الأعياد لكن ما جرى هو العكس، لافتاً إلى انتشار حالات تسعير المواد المستوردة كانت أم محلية الصنع وفقاً لسعر الصرف وهذا ما كنا نتخوف منه ونحذر منه.

حماية المستهلك: الأسعار ارتفعت أكثر من ٢٥ بالمئة

ولفت إلى أن جمعية حماية المستهلك بدمشق رفعت كتاباً منذ أيام لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك طالبت من خلاله بإحداث أسواق هال فرعية، إضافة لسوق الهال المركزي بهدف تخفيض التكاليف بعد ارتفاع أجور النقل مؤخراً نتيجة رفع سعر بنزين الأوكتان ٩٥ ما يسهم بانخفاض الأسعار ولو بنسبة بسيطة.

وأكد ضرورة أن تقوم المؤسسة السورية للتجارة بدورها بالتدخل الإيجابي خلال الفترة الحالية عن طريق افتتاح دورة توزيع جديدة للمواد المقننة من سكر وزوتوزيعها للمواطنين عبر البطاقة الإلكترونية بالسعر المدعوم والسعر الحر، الأمر الذي سيساهم بضبط أسعار هاتين المادتين في السوق وبالتالي تخفيف الأعباء عن المواطنين.

القمح والدواجن على طاولة وزارة الزراعة

تسويق ٧٦٠ ألف طن قمح حتى الآن وحلب تتصدر

قطنا: إنتاج هذا الموسم كان جيداً وهناك كميات احتفظ بها الفلاحون

هناء غانم

أكد وزير الزراعة المهندس محمد حسان قطنا أن الحكومة مستمرة في إعطاء القطاع الزراعي الأولوية في الدعم والاهتمام وبذل جميع الجهود لتأمين مستلزمات الإنتاج، مشدداً على أن الحكومة ستبقى تدعم القطاع الزراعي بكل إمكانياتها رغم الظروف الصعبة التي نعاني منها في تأمين مستلزمات الإنتاج.

وأضاف قطنا خلال الاجتماع الذي عقد أمس مع مديري الزراعة في المحافظات لمناقشة واقع تقديرات الإنتاج النهائية لمحصولي القمح والشعير لهذا الموسم، إن الموسم هذا العام كان مبشراً والإنتاج جيد ولكن كنا نأمل في أن يكون مستوى التسويق أعلى من ذلك بقليل، وأشار إلى أن الوزارة بصدد إعداد الخطة الإنتاجية الزراعية للموسم الزراعي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ حسب الدورات الزراعية النمطية، مع التركيز على محصول القمح لما له من أهمية كمحصول أمن غذائي، مع تلافي كل الصعوبات التي واجهت عمليات التسويق الأخيرة مع التأكيد على الاستمرار بالحماية والرعاية لهذا المحصول.

وبين الوزير أن الهدف من الاجتماع هو تدقيق تقديرات الإنتاج لمحصول القمح لكون التسويق شارف على الانتهاء، وتصويب الرقم الإحصائي ضمن المجموعة الإحصائية، لافتاً إلى أن الكميات المسوقة بلغت حتى الآن ٧٦٠ ألف طن لمؤسستي الحبوب وإكثار البذار، بالإضافة إلى احتفاظ الفلاحين بكميات من الإنتاج لاحتياجاتهم المنزلية والبذار للموسم القادم، مؤكداً أن إنتاج هذا الموسم كان جيداً على مستوى القطر.

وأشار الوزير إلى أنه في نهاية كل موسم يتم تقييمه لوضع خطة الموسم القادم وتلافي كل الصعوبات والمعوقات التي واجهت عمليات التنفيذ، منوهاً بأنه يتم الآن التحضير لإعداد خطة الموسم.

مديرة التخطيط والتعاون الدولي المهندسة نازك العلي تحدثت عن المساحات المزروعة والكميات المسوقة في المناطق الزراعية الفرعية وفرق العمل المركزية ونتائج بحث العينة العشوائية وبناء على تقنيات الاستشعار عن بعد.

وفي حديث لـ«الوطن» أكدت العلي أنه تم تقدير إنتاج محصول القمح من اللجان الزراعية في المحافظات واللجنة الوزارية إضافة إلى بحث العينة العشوائية وتقنيات الاستشعار عن بعد حيث تم تنفيذ حوالي ٩٤ بالمئة من المساحات الآمنة و٨٧ بالمئة في المساحات الكلية، وتبين وجود بعض الفروقات في هذه التقديرات وبما أن موسم التسويق شارف على الانتهاء كان من الضروري مراجعة هذه التقديرات بهدف تصويب الرقم الإحصائي وخاصة أن الفلاحين يحتفظون بجزء من الإنتاج لتأمين احتياجاتهم المنزلية وحاجتهم من البذار للموسم القادم.

بدوره مدير عام الهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب المهندس أوفى وسوف بين أن المساحة المزروعة بمحصول القمح في الغاب بلغت ٥٢٩٥٩ هكتاراً سوّق منها ١٣٧٤١٤ طناً لمؤسستي الحبوب وإكثار البذار وعمليات التسويق في خواتيمها.

بينما أكد مدير زراعة حماة المهندس أشرف باكير أن الكميات المسوقة بلغت ٨٣ ألف طن من المساحة المزروعة البالغة ٤٦ ألف هكتار، بينما بلغت المساحة المزروعة بمحصول الشعير ٨٨ ألف هكتار، تم تسويق ٧٠٠٠ طن من إنتاجها لمؤسسة الأعلاف.

من جهته، أشار مدير زراعة حلب المهندس رضوان حرصوني أن المساحة المزروعة بمحصول القمح في المحافظة بلغت ١٣٢ ألف هكتار تم تسويق حوالي ٢٠٧ آلاف طن حتى الآن.

أما في درعا، فقد بلغت الكميات المسوقة من محصول القمح في المحافظة حوالي ٨٥ ألف طن والتسليم مستمر وفقاً لمدير زراعتها المهندس بسام الحشيش.

وأوضح مدير زراعة الرقة المهندس محمد الخدلي إلى أن الكميات المسوقة في المحافظة بلغت حتى الآن ٣٥٢٠٠ طن من مساحة مزروعة حوالي ١٥٥٠٠ هكتار، وفي ريف دمشق كانت المساحة المزروعة بمحصول القمح ١٨ ألف هكتار وتم تسويق حوالي ٤٠ ألف طن وعمليات التسليم مستمرة ومن المتوقع أن تصل إلى ٤٥ ألف طن حسبما أكد مدير زراعة دمشق المهندس عرفان زيادة، وكان الرقم مشابهاً في حمص التي بين مدير زراعتها المهندس يونس حمدان أن المساحة المزروعة بمحصول القمح في المحافظة بلغت ٤٢ ألف هكتار وتم تسويق حوالي ٧٠٢٧٨ طناً منها ٣٦٠٠ طن لمؤسسة إكثار البذار، لتنخفض في إدلب حسب تصريح مدير الزراعة المهندس يوسف قاسم إلى ١٨ ألف طن، علماً أن المساحة المزروعة بمحصول القمح بلغت ١٨ ألف هكتار.

وفي القنيطرة، أوضح مدير الزراعة المهندس رفعت موسى أنه تم تسويق حوالي ٢٥٠٠ طن من محصول القمح حتى الآن وعمليات التسليم مستمرة.

وأكد مدير زراعة دير الزور المهندس فؤاد عابدون أنه تمت زراعة ٢٤٤٠٠ هكتار بمحصول القمح هذا الموسم وبلغت الكميات المسوقة حتى الآن ٥٠٤٠٠ طن ومن المتوقع أن يتم تسليم ٢٥٠٠ طن خلال الأيام القادمة.

.. مستوردو الأعلاف بات بإمكانهم الاستيراد بدون منصة

تقديم مستلزمات الإنتاج للمنشآت غير المرخصة.. اجتماع أسبوعي للتسعير وفق التكلفة

أبو دان لـ«الوطن»: أصحاب المسالخ يتحكمون بالأسعار

الوطن

ناقش وزير الزراعة المهندس محمد حسان قطنا واقع قطاع الدواجن والصعوبات التي تواجه المربين خلال الاجتماع الذي عقد أمس واستمع فيه الوزير إلى مقترحات مربي الدواجن لاتخاذ الإجراءات اللازمة وتقديم كل التسهيلات للاستمرار في الإنتاج وتحقيق الاستقرار، لافتاً إلى ضرورة طرح المشاكل بشفافية وواقعية لتكون نتائج المعالجة إيجابية وتنعكس على المربين والمستهلكين.

وأشار الوزير إلى أنه بات بإمكان مستوردي الأعلاف الاستيراد بدون منصة لتوفيرها بيسر وبأسعار مناسبة، بالإضافة إلى رفع معدلات التمويل من المصرف الزراعي لكل أنواع العمليات الزراعية ويمكن للمربين الاستفادة منها، مشيراً إلى أنه سيتم تشكيل لجنة مؤلفة من التجارة الداخلية والمعنيين في وزارة الزراعة واتحاد الغرف الزراعية واتحاد الفلاحين وعدد من المربين لعقد اجتماع أسبوعي ودراسة التكاليف الحقيقية والتسعير بناء عليها مع هامش ربح، لافتاً إلى أنه سيتم السماح باستثمار المنشآت غير المرخصة وتقديم مستلزمات الإنتاج لها وفق الإمكانيات أسوة بالمرخصة، ومساعدة المربين الصغار على العودة إلى العملية الإنتاجية.

وخلال الاجتماع تركزت مطالب مربي الدواجن على تسعير المنتجات وفق تكاليف الإنتاج مع هامش ربح يغض النظر عن العرض والطلب، وتسهيل حركة الأعلاف والمنتجات بين المحافظات وفتح باب تأمين الأعلاف من دول الجوار وتقديم التسهيلات لذلك، وتأمين مستلزمات الإنتاج لكل المنشآت سواء كانت مرخصة أم غير مرخصة، وأخذ اتحاد الفلاحين وغرف الزراعة دورهما في دعم المربين.

مدير عام مؤسسة الدواجن سامي أبو دان أكد في تصريح لـ«الوطن» أن السبب الرئيسي لمشكلة الدواجن هو ارتفاع أسعار العلف الأمر الذي استدعى تقديم عدة مقترحات أهمها تحديد سعر الفروج وخاصة أن هناك تفاوتاً واضحاً في الأسعار التي يتحكم بها أصحاب المسالخ، متسائلاً إلى متى يبقى المربي يتحمل كل هذا؟ مؤكداً أنه إذا لم نستطع إيجاد حل لموضوع التسعير فالمهنة في طريقها إلى الزوال وهذا ليس مجرد كلام وتكهنات.

وعن الحلول قال يجب السماح للتجار باستيراد الأعلاف بعد خروجها من المنصة ليكون هناك عرض وطلب عند صدور التعليمات التنفيذية.

إضافة لذلك تم مناقشة الخلاف المستمر مع وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك حول موضوع التسعير وتطبيق مقولة من حق المواطن الحصول على السلعة بأرخص الأثمان، ولكن هذا يجب ألا يكون على حساب المنتج والمربي وقد تم الاتفاق على أن يكون هناك اجتماع أسبوعي من المعنيين في غرف الزراعة والمربين والتموين ووزارة الزراعة وغيرها لوضع تسعيرة بما يوازي التكلفة، لأن ما يحدث اليوم هو أن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك تضع تسعيرتها حسب السوق وليس حسب التكلفة الأمر الذي يؤكد أن هناك تناقضاً في التسعير والأهم إيجاد حل لتسعير الفروج بما يتوازى مع أمرين: الأول حساب سعر التكلفة، والآخر هو ضبط حقيقي لأسعار المنتج الثاني أي الفروج المشوي والبروستد وأسعار الشاورما بما يوازي سعر التكلفة لأن المستفيد الأول هم أصحاب المطاعم والمنشآت.